

بلديات 2016

طرابلس تعيد رسم المشهد النيابي: ميقاتي اللاعب الأقوى

مصادر قريبة من ريفي تعتقد أنّ «هذا التشردم يصب في مصلحة ميقاتي الذي يلجأ دائماً إلى المواردية في معاركه، فلا يكسر أحداً مباشرة، تحت حجة حماية الطائفة». يوافق المستشار السياسي لميقاتي خلدون الشريف على أنه «في المدينة مجموعة من القوى»، ولكنه يعتبر أنّ «الجميع يُجمع على أن ميقاتي هو الأول». بالنسبة إليه «هذا الأمر ليس بحاجة إلى تأكيد من أحد». أما ما يُحكى عن رغبات النائب الطرابلسي الإقصائية، فهي «ليست جزءاً من شخصيته. هو يُدرك أنّ السياسة ليست سباقاً قصيراً، بل مجموعة سباقات ومثابرة».

من جهته، ينفي المنسق العام لتيار المستقبل في الشمال ناصر عدرة أنّ تكون في طرابلس معركة انتخابية، «هو توافق على مشروع مُعين من أجل إنماء المدينة عبر لائحة تضم أفراداً من المجتمع المدني هدفها مصلحة المدينة وهي تلاقي إقبالاً من الجميع». عمل «المستقبل» يتركز حالياً على رفع نسبة الاقتراع «ولا توجد مخاوف من تكرار سيناريو بيروت. المكونات جميعها ملتزمة باللائحة والأحد ستظهر النتائج ذلك». تُتهم ماكينه تيار المستقبل بأنها لا تزال على مقاعد الاحتياط لأهداف سياسية، كان يظهر أي خرق لللائحة وكأنه خسارة لميقاتي. إلا أنّ عدرة ينفي ذلك، مؤكداً أنّ «المأكنة انطلقت منذ شهر وكنا من الأوائل».

الأحد المقبل، ستشهد طرابلس إعادة رسم مشهدها السياسي للسنوات الست المقبلة. النتائج التي ستفرزها صناديق الاقتراع ستسمح للمنتصر بوضع تصور للانتخابات النيابية في الـ 2017. في انتظار النتائج، يبدو حتى الساعة أنّ الراجح الأكبر من هذا الاستحقاق هو نجيب ميقاتي. نجح في جرّ منافسيه الطرابلسيين وخصومه إلى توافق وفقاً لشروطه. ثبت نفسه اللاعب الأقوى في طرابلس، انطلاقاً من قدراته الخدماتية، ومستفيداً من تراجع خصومه. الجولة الثانية التي يهدف إليها ميقاتي، هي منازلة أشرف ريفي، تمهيداً لعزله طرابلسياً. أحصنة طروادة عديدة يجري تحضيرها لهذه الغاية.

مكتب كرامي يغص بالرجال الذين اتوا يقفون على خاطره. بين رشفة من الزنجبيل واتصال من والدته مريم قبطان التي تتابع عمل المأكنة الانتخابية منذ أيام الرئيس الراحل رشيد كرامي، يتحدث «الأقندي» عن طرابلس «الضبعة الكبيرة». هو مُرتاح لهذه الانتخابات التي «نخوضها للمرة الأولى بغياب الرئيس عمر كرامي». يُدرك جيداً أنّ «التوافق يُخفف من حدة المعركة، ولكن حكماً نسبة التصويت ستكون أعلى من بيروت. ماكينتنا تعمل على الصوت». العمل يتركز حالياً

كرامي: المعركة هي في السياسة والثلاثاء بعد الانتخابات نتكلم في الإنماء

«على الاتصال بالناس لحثهم على الانتخاب. نحن لدينا المأكنة الأقدم والأكثر قدرة على التجبير والالتزام». اللوائح العديدة في المدينة دليل على شردمة الصوت الطرابلسي وتفتت القرار في المدينة من أيدي كل القوى.

(هيلم الموسوي)



ريفي والخاصة الرخوة

تتنافس في طرابلس أربع لوائح للانتخابات البلدية. اللائحة الأولى هي «لطرابلس»، ويدهمها النواب: نجيب ميقاتي، محمد الصفدي، سعد الحريري، روبري فاضل والوزير السابق فيصل كرامي والجماعة الإسلامية والأجباش. اللائحة الثانية هي «طرابلس عاصمة» التي يترأسها النائب السابق مصباح الأحذب. أما اللائحة الثالثة، «قرار طرابلس»، فيدهمها وزير العدل المستقيل أشرف ريفي. إضافة إلى لائحة رابعة هي «طرابلس 2022» التي تضم أربعة «مستقلين»، فضلاً عن مرشحين منفردين، بعضهم يمثل حركة «مواطنون ومواطنات في دولة». إذا استثنينا خطاب ريفي الذي لا يُفوت مناسبة لاستحضار «ولاية الفقيه» والإيحاء بأن حزب الله أت «فتح» طرابلس على حسان الجيش السوري، «هذه المرة لا يُقدم أي فريق عنواناً جذاباً»، استناداً إلى أحد سياسيي المدينة. العنوان الجذاب هنا يعني «كل ما يدل على مظلومية أهل السنة ودين ناقوس الخطر: اغتيال رفيق الحريري أو أحداث السابع من أيار مثلاً».

يواجه ريفي خصومه بفيديوات تشبه بيانات الثوار أو السياسي المنفيين، ويجولت على المناطق الشعبية. هنا الخاصرة الرخوة لللائحة التوافق، المتهمه بأنها استبعدت هذه المناطق من التمثيل، مختارة أشخاصاً لا يعرفون أين تقع الأحياء الفقيرة. كل مكونات «لطرابلس» الذين تحدثت معهم «الأخبار» يُجمعون على أنه لا «خلاف مع المناطق الشعبية. أصلاً ماذا يعني هذا التعبير؟ ما كل طرابلس شعبية وهي ممثلة على اللائحة. إلا أنّ لب المشكلة كان استبعاد (عضو المجلس البلدي الحالي) عربي خليل عكاوي». تُحاول مصادر لائحة «السلطة» تسخيف حركة وزير العدل، عبر الادعاء بأنها «همروجة قام بها ليُحصّل رقماً معيناً. بعد الانتخابات سيطلب منه زيارة الحريري ومصالحته». من جهته، يرى مدير مركز طرابلس للدراسات عامر أرناؤوط (المقرب من ريفي) في حديث إلى «الأخبار» أنّ «معارضة اللواء للمحاصصة أظهرته كأنه الزعيم ضدها. لائحة التوافق قدمت له هدية مجانية». يضيف أرناؤوط إنّ «حركة ريفي موجهة أولاً ضد تيار المستقبل؛ وثانياً، هو يتحدى ميقاتي».

أول اختبار لنجيب ميقاتي وهو فهم الرسالة. هذه المعركة ستعطيها شرعية للنياحة». أما كرامي، فيعتبرها معركة المدينة تحولت إلى موزايك ولم يعد أحد قادراً على إلغاء أحد».

التوصل إلى التوافق في بلدية طرابلس لم يكن بالأمر السهل. في المرحلة الأولى، التقى الحريري فور عودته إلى لبنان كلاً من الصفدي وكرامي، طارحاً عليهما السؤال نفسه: «إذا خُضت معركة بلدية ضد ميقاتي، في صف من تقفان؟». الصفدي لم يُخيب الأمل: «إلى جانبك طبعاً». أما كرامي فأدرك اللعبة مُسبقاً: «فلنتفق مع نجيب». ردة فعل الصفدي ترجع إلى سبب، «أولاً تنافسه مع ميقاتي على الصحن نفسه. وثانياً لأنه في طرابلس كلما اجتمع اثنان عملاً على التخلص من الثالث». كرامي حاول الحفاظ على حماوة خطوط الاتصال جميعها لأنه «يعرف أنه لا يريد الابتعاد عن ميقاتي ولأن حلم رئاسة الحكومة لم يتبلور لديه بعد». أما المرحلة الثانية التي أوصلت إلى التوافق، فكانت انصباغ الأطراف السياسية الطرابلسية «الرغبات السعوية في لملة الصف السني». وقد تجلّى ذلك، غداة الانتخابات البلدية في صيدا ساعة وقف الحريري يُعلن: «أنا والرئيس ميقاتي نتكامل»، هو الذي رفض بعد عودته إلى لبنان لقاء «غريمه» الطرابلسي، بذريعة من يتنازل ويترور من في منزله أو منطقتة. هنا أيضاً «قدرة أكبر من لبنان عملت على تذليل عقبات عقد اللقاء».

التحليلات التي رافقت إعلان اللائحة «إلغاء» يشنها ميقاتي ضد كل من ريفي والحريري بالدرجة الأولى، إضافة إلى رغبته في «تحجيم» الصفدي والقول إن كرامي هو الرقم اثنان في المدينة. ولهذه الغاية، أضافت «خبريات» بعض الصالونات الطرابلسية، دفع ميقاتي بالأحذب إلى الترشح، ممولاً حملته الانتخابية، وهو ما ينفية قطعاً الأحذب ومصادر ميقاتي، «طالما أنّ هناك توافقاً، من سيلغي الصفدي وكيف؟»، يسأل نائب رئيس مؤسسة «الصفدي» أحمد الصفدي. يوضح لـ «الأخبار» أنّ رئيس البلدية «أتى بموافقة الجميع بعد مشاورات عدة. نحن حريصون على الاتفاق»، مؤكداً أنّ الوزير الصفدي «لعب دوراً أساسياً في تقريب وجهات النظر». بالنسبة إليه، «نحن لا نخوض المعركة من منطلق إقصائي». انطلاقاً من هنا، «عنوان المعركة هو عدم انقسام البلد وتوحيده عبر تسمية أشخاص كفونين لا ياتمرون بأحد. وضعنا خلافاتنا السياسية جانباً». حتى إنه كان يمتنى انضمام ريفي إلى التحالف، «بيد أنّ خلافاته مع المستقبل حالت دون ذلك». أما عن التمويل، فيعتبر الصفدي أنه «لن يكون بحجم الانتخابات السابقة».

في المدينة تسري أخبار مفادها أنّ ميقاتي يخوض المعركة بميزانية مفتوحة تبدأ من خمسة ملايين دولار «وقد يكون لللائحة مجتمعة قرابة العشرة آلاف مندوب». النائب روبري فاضل يوضح أنه «يحق لكل مرشح 300 مندوب ثابت و60 جوالاً. ما يعني وجود 8640 مندوباً لللائحة». «أجر» أنه يتراوح ما بين \$150 و\$300.

تحدو كل قوى اللائحة التوافقية حدو بعضها في نفي تقسيم المجلس إلى حصص. ففي وقت تقول فيه المصادر المتابعة إنّ «لدى ميقاتي 24 عضواً وفي الوقت نفسه لا أحد. يريد بلدية متعاونة معه»، ينفي كرامي منطق المحاصصة «لأننا منذ البداية وضعنا هذا المعيار والتزمنا به. الحزبان الوحيدان الممثلان هما الجماعة الإسلامية والأجباش لأنه لا يوجد لديهما أنصار بل حزبين فقط».

بعد رحلة جوية وجزين. تأتي الانتخابات البلدية في طرابلس حاملّة رسائل سياسية عديدة على أكثر من صعيد. أبرز معارك الجولة الأخيرة من الانتخابات البلدية، ستعيد رسم المشهد السياسي للمرحلة المقبلة، صناديق الاقتراع ستحدد يوم الأحد إذا كان الرئيس نجيب ميقاتي هو فعلاً اللاعب الأقوى الذي سيفرض شروطه في التركيبة النيابية كما فعل في البلدية. العنصر الثاني المهم هو مصير أشرف ريفي بعد «تمرده» على تيار المستقبل وقراره المواجهته

ليا القرني

الجولة الـ 22 من الحرب في طرابلس «بلدية». الجبهات التي ركزت مياهاها منذ عام 2014 تقريباً اشتعلت من جديد، وإن اختلفت عناوينها وأسلحتها. حيطان المناطق الشعبية تساوت مع حيطان المناطق الأكثر رخاءً، فبات لا يكاد يسلم «فراغ» من صور المرشحين الكثر إلى الانتخابات البلدية التي ستجرى الأحد. هذا الانطباع العام الذي يتكون من مجرد معاينة زوايا المدينة «عا الماشي»، لا وقع له بين الناس. الرجل الذي تععب دواليب عربته لنقل الخضر ولا يتبع هو من جزها تحت الشمس، لا يجد نفسه معنياً بهذا الاستحقاق. المرأة التي تستغل ساعات النهار للتبضع، تشغلها أمور كثيرة أهم من «البلدية». الشباب الذين يتبرعون للعب دور «الدليل» لأي غريب في المدينة، يُفضّلون البحث عما يؤمن لهم مورد رزقهم على التفكير بما إذا كانوا سيُسقطون اللائحة «زّي ما هبي» أو يلجأون إلى التشطيب. يُدرك أبناء المدينة جيداً أنّ قيمتهم تكمن فقط في كونهم «أصواتاً ترفع من شأن هذا وتنزّل ذلك إلى قعر السياسة».

الانتخابات البلدية في مدينة طرابلس تهتم بأمر كثيرة إلا بالإنماء. لا يوارب فيصل عمر كرامي وهو يقول لـ «الأخبار» إنّ «المعركة هي في السياسة. الثلاثاء بعد الانتخابات نتكلم في الإنماء». والعنوان السياسي لهذه المعركة هو، استناداً إلى مصادر متابعه للمفاوضات التي رافقت إعلان اللائحة التوافقية، «إعادة رسم خريطة التحالفات المقبلة التي سننتقل من طرابلس وهي بالتأكيد لا يُمكن أن تنفصل عن الانتخابات النيابية العام المقبل». الثابتان الأساسيان في المدينة «ينقيان كرامي والصفدي، في حين أنه ثبت خروج الأحذب وريفي من السباق النيابي». أما المقاعد النيابية الخمسة المتبقية فـ «ستتبلور نتيجة المحادثات بين الحريري وميقاتي، الذي سيسعى إلى تحصين نفسه بمقعد سني إضافي لما يملك. هذه التقسيمات يُحددها قانون الانتخابات الجديد». نظرية أنّ ميقاتي يسعى إلى تثبيت نفسه اللاعب الأوحد طرابلسياً تُسقطها المصادر المتابعة من حساباتها، «لا ضرورة لأن يُبرهن ذلك. هو الأول وبعده يأتي ترتيباً تيار المستقبل، محمد الصفدي وفضل كرامي، وأخيراً الإسلاميون». يسعى ميقاتي إلى السيطرة على طرابلس عبر تمكين قبضته على المجلس البلدي. في الإطار نفسه، يقول مدير مركز طرابلس للدراسات المرشح المنفرد عامر أرناؤوط إنّ «هذا

هؤونات فورية

أصدرت لجنة الرقابة على المصارف تعميماً يحمل الرقم 286 موجّهاً إلى المصارف والمؤسسات المالية العاملة في لبنان، طالبة من المصارف تكوين مؤونات إجمالية فورية مقابل الحسابات المدينة (حسابات القروض والتسليفات) التي يتمّ تجميدها أو إقفالها تطبيقاً للإجراءات والعقوبات والتقييدات المقررة من قبل المنظمات الدولية الشرعية أو السلطات السيادية الأجنبية. وذلك من دون الحاجة إلى تعديل التصنيف الائتماني لهذه الحسابات. على أن يتم تزويد اللجنة فوراً، بكتاب يتضمّن المعلومات المتعلقة بالحسابات المدينة، واسم العميل ورقم مركزية المخاطر العائد له، وأرصدة الديون المباشرة وغير المباشرة بما فيها الكفالات والتكفلات الممنوحة من قبل العميل، والضمانات المأخوذة (مع ذكر طبيعتها وقيمتها)، والمؤونات المكوّنة.

وطلبت اللجنة دراسة كل حساب على حدة والتقدّم إلى لجنة الرقابة على المصارف خلال مهلة أقصاها 3 أشهر من تاريخ تجميد أو إقفال الحسابات بتقرير مفصّل يبين الوضع الائتماني لكل حساب، مع اقتراح كيفية وآلية معالجته ثم يعاد تصنيفه في ضوء وضعه الجديد.

لم تخرج مواقف عنيفة من حزب الله إزاء «إعلام» سلامة. إذ إن بيان كتلة الوفاء للمقاومة سبق صدور «الإعلام»، وركز سهامه على زيارة غلايزر. إذ أدانت الكتلة «الاعتداء الأميركي على سيادة لبنان من خلال قانون العقوبات المالية وأي تواطؤ معه»، وأوضحت أنها معنية «بمتابعة هذا الأمر وفق معايير حفظ السيادة النقدية اللبنانية وحماية حق التداول النقدي لكل اللبنانيين، تلافياً لأي تداعيات سلبية على الوضع المصرفي اللبناني وعلى الأمن الاجتماعي والاقتصادي للناس، ومن المفترض أنّ تتوضح قريباً النتائج والمسارات في هذا المجال».

وبحسب مصادر مطلعة، فإن غلايزر قال لسلامة: «نحن نعلم ما تواجهونه في سياق تطبيق القانون الأميركي المتعلق بمكافحة تمويل حزب الله دولياً، ونقدّر موقف مصرف لبنان وموقف المصارف تجاه هذا الأمر، ونعلم أنكم ملتزمون التطبيق. هذا القانون لا يستهدف أي طائفة أو أي مجموعة». من جهته، قال سلامة لزارفه الأميركي إنّ «المشكلة لم تكن في الالتزام بتطبيق القانون، بل بالإشراف على حسن التطبيق من دون أن يكون هناك توسع في تفسير القانون يؤدي إلى الإضرار بالزبائن والتعسف بحقهم».